المتوخية الاسلوب الديمقراطي في الصراع والنضال والساعية لوضع لبنان في ظروف العمل العربي القومي المعادي للصهيونية وللعدوانية الاسرائيلية. ان الحرب ضد المضمون الوطني المسلح للوجود الفلسطيني ، اضافة الى انها تسهل تمرير مشاريع التسوية في المنطقة بالشروط الاميركية ، تحاول جاهدة ان تحل ازمة النظام اللبناني الوطنية المتمثلة بعجزه الفاضح عن تأمين الحماية الوطنية لابناء الجنوب اللبنانيين وللتجمعات الفلسطينية في وجه الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة . فالمقاومة الفلسطينية ، متحالفة بذلك مع الموقف السوري ، هي احد المتراسين اللذين يعيقان التسوية على اساس الشروط الاميركية ، كما انها العنصر الطارىء الذي عرى السياسة المتخاذلة للنظام اللبناني القائمة على الحماية والضمانات الاميركية والاوروبية . وهي ايضا المناخ الثوري لنمو ظروف غلبة الفكر الوطني المتصادم مع العدوانية الاسرائيلية . في مواجهة ذلك تسعى الرأسمالية اللبنانية الى الخروج من هذا المأزق طارحة شعارات السيادة والامن والاستقرار ، عبر وكلائها السياسيين والطائفيين، على قاعدة قمع محاولة الحاق لبنان بظروف النضال العربي القومي وحصر الوجود الفلسطيني (ان لم يكن بالمقدور الغاؤه) ضمن التجمعات الفلسطينية السكنية . ومن الطبيعي ان توظف الرأسمالية التنظيمات والمليشيات الانعزالية لاعادة الامن والاستقرار اللذين وحدهما يمكنان الرأسمالية من « تعميم الازدهار » ويمكن الاقطاع السياسي والطائفي الاحتفاظ عن جدارة بوكالته داخل مؤسسات النظام التنفيذية والتشريعية والادارية. اما المتراس الثاني ، الذي توجه اليه القوى الانعزالية حربها ، فهو هذا النمو العظيم للحركة الشعبية اللبنانية ، مستقلة ومسلحة ومستفيدة كذلك من تجربة حزبية تاريخية لمعظم اطرافها الاساسية . ان هذه الحركة الشعبية تعطي الان سوابق جذرية في النضال الوطني والمطلبي على امتداد المنطقة العربية كلها . وهذه الريادة النضالية هي التي مكنت القوى الانعزالية من الاستفادة من الوضع العربي متهمة الحركة الوطنية احيانا بالتبعية « للشيوعية الملحدة » واحيانا « لليسار الدولي » . ورغم محاولات الحركة اللبنانية الوطنية وضع حدود اصلاحية متواضعة لشروط نضالها في كل بياناتها وبرنامجها الاصلاحي وعن طريق التأكيد ان الحركة الوطنية لا تريد غير الغاء مرحلة لبنان النبلاء والاقطاعيات والانتقال الى مرحلة لبنان الواحد بشروط الحد الادنى من انظمة القرن التاسع عشر الاوروبي ووضع لبنان في ظروف العمل العربي القومي ، رغم ذلك فان القوى الانعزالية لا زالت قادرة على جعل هوامش التناقض بين اطراف النضال الوطني في لبنان والوضع العربي واسعة يمكن الاستفادة منها .

اخذ الوجود الفلسطيني بمقياس الحليف الوطني :

ان الحلقة المركزية في النضال الشعبي في لبنان هي ضد ان يظل لبنان الرسمي يعالج الوجود الفلسطيني المسلح على أساس انه « امر واقع مفروض » ، يسعى الى رده بالقوة بين وقت وآخر ، كما اظهرت احداث ايار (مايو) ١٩٧٣ ، وجعل هذا الوجود مقبولا على قاعدة الحليف الوطني المعادي للعدوانية الاسرائيلية والامبريالية الاميركية والاوروبية . وطبيعي ان يتطلب هذا انجاز معركة **عروبة الوضع اللبناني** حتى لا تظل هذه « العروبة » قائمة على الحياد الذي يتيح للرأسمالية المحلية القيام بدورها الوسيط في اسواق الداخل العربي وجذب رؤوس الاموال . كما ان جعل الوجود الفلسطيني وجودا وطنيا حليفا يلغي كل الترهات حول « السيادة على كل الاراضي اللبنانية » كي تحل مكانها علاقات الحلفاء الوطنيين بين كل المؤسسات اللبنانية الرسمية والشعبية ومؤسسات المقاومة على « كل الاراضي اللبنانية بما فيها كسروان وزغرتا » . كما ان ذلك سيهزم الايديولوجية الانعزالية لتنمو في ترابها ايديولوجية بديلة معادية لاسرائيل والامبريالية والرجعية ومتحالفة مع النضال الوطني الفلسطيني واضعة كل التجاوزات والسلبيات الفلسطينية داخل اطارها ومضمونها الفردي ومتخلية عن المعالجة العسكرية والتحريض الطائفي للوجود الفلسطيني والذهاب الى حد الاشتراط « بان يرمي الفلسطينيون اسلحتهم لكي يرمي الكتائبيون اسلحتهم في البحر » حسب ما يعلنون . فالاستعداد المنظم والمسلح والتحريض الاقليمي لا يمكن مقارنته بهذه التجاوزات الا بمقدار ما تضعف هذه التجاوزات اجهزة الدولة